

المشاورات
السياسية
للشباب
2020

“اصوات المستقبل”
المشاورات السياسية للشباب
2020

تنويه

هذا العمل هو نتاج لتعاون مجموعة من الشباب المستقل من جميع أنحاء ليبيا.

كل هذه الجهود كانت تطوعية.

تكلفة انتاج و اشهار هذا التقرير حوالي 1000 دينار ليبي.

الاراء و المحتوى في التقرير يمثل اراء الشارع الشبابي الليبي ، المحتوى لم يتم تعديله و تم المحافظة على استقلاليته بكل مهنية.

نحن لا نمثل اي تيار سياسي ولا نملك اي دعم من اي حزب ، شركة او جهة حكومية.

المحتويات

3 المقدمة	0	0
4 أهدافنا	0	0
6 المشهد السياسي من منظور شبابي	0	0
6 الاتفاق السياسي	0	0
9 هيكل الحكومة	0	0
12 الدستور	0	0
15 الامن و سيادة القانون	0	0
17 التدخل الأجنبي	0	0
19 الحالة الاجتماعية - الاقتصادية	0	0
22 الخلاصة	0	0
23 التوصيات	0	0
23 توصيات إلى صانعي القرار	0	0
24 التوصيات لعموم الليبيين	0	0
25 الشكر و التقدير	0	0
26 فريق المشروع (سير ذاتية)	0	0

المقدمة

تمر ليبيا بفترة استثنائية من التحول والتغيير المعقد . منذ سقوط نظام القذافي في 2011 ، ولا زالت الي اليوم تكافح ليبيا لتحقيق الانتقال إلى مسار ديموقراطي مستقر . منذ تسع سنوات و ليبيا تعاني ظروف سياسية ، أمنية و اقتصادية غير مستقرة ، أنتشرت فيها الجريمة و الفساد و التهريب ، كذلك انخفاض الخدمات الحكومية من انقطاع التيار الكهربائي ، نقص السلع ، تدهور الخدمات الصحية ، إهمال النظام التعليمي . على مدار السنوات الماضية ، كان الشباب هم المبادرون إلى هذا التغيير السياسي ، كما كانوا من أكثر شرائح المجتمع تَأثراً من هذه التغييرات إما تضرراً و مساهمة في الضرر . أثناء الانتفاضة وبعدها ، كانت آمال الشباب وتطلعاتهم بلا حدود ، ومع ذلك ، فقد خمدت الرغبة في التغيير امام الحجم الهائل من التحديات والمعوقات وعدم الأستقرار . و انتقل الشباب إلى حد ما من حالة التأمّل والتضامن إلى الاستقطاب والانقسام بسبب الصراع . في ظل هذه الظروف هناك خطر من أن الشباب قد ينسحب و يدخل في حالة اللامبالاة السابقة بسبب تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبطيء وتيرة التغيير وخيبة الأمل من من النخب السياسية . الموجودة في المشهد . إن استعادة الانفتاح والأمل والمشاركة والإيمان بإحداث فرق والحفاظ عليه مهم لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود . وفقاً لتعداد عام 2006 ، يمثل الليبيون الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 44 عاماً أكثر من نصف السكان (51 بالمائة) . يقدر البعض أن الشباب يشكلون ثلثي سكان ليبيا . بصرف النظر عن الخلافات الطفيفة حول الإحصاءات ، تظل الحقيقة التي لا جدال فيها أن الشباب هم الجزء الأكبر من سكان البلد وهم أعلى مواردها . لسوء الحظ ، مع استمرار الصراع ، غالباً ما كان يُنظر إلى الشباب الليبي فقط كأدوات تستخدمها الفصائل المتحاربة في صراعاتها . وبينما تستعد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لجولة جديدة من الحوار السياسي ، من المهم أن يُسمع صوت الشباب الليبي المستقل . بناءً على التجارب السابقة ، يكون الشباب في صف جانبي ولا يتم تمثيلهم بشكل كافٍ في الحوار السياسي . نظراً لفشل التسوية السياسية السابقة ، فإن الشباب بصفاتهم أصحاب المصلحة في مستقبل ليبيا ، فلديه الكثير ليخسره لذلك ، من المهم أن يتم التوصل المتواصل معهم لفهم رغباتهم و مطالبهم والاتفاق على ارضية مشتركة لرؤيتهم المستقبلية ، من الأهمية أن تتم معالجة مشاكلهم وأن تكون وجهات نظرهم هي الركن الأساسي لأي تسوية سياسية . يجب أن تسمع أصوات الشباب الليبي لأن مستقبل البلاد هو مستقبلهم . و لذلك يهدف هذا التقرير إلى دعم هذه الأصوات وإيصالها بشكل واضح و دون تحيز أو تمييز .

اهدافنا

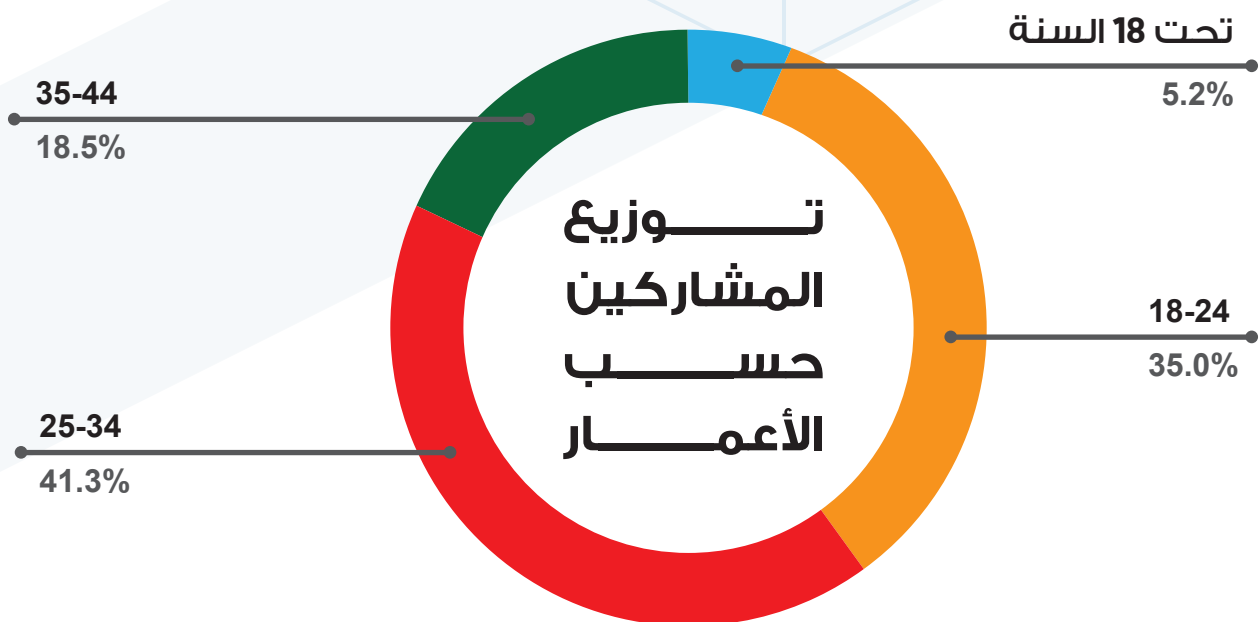
كان الهدف الأساسي لجهودنا هو خلق فهم عام لما يفكر فيه الشباب الليبي في الساحة السياسية الحالية ، وما هي آرائهم فيما يتعلق بالحوار السياسي القادم ، وما هي تطلعاتهم للنتائج من تسوية سياسية جديدة. استهدفت استشارتنا تغطية العديد من المواضيع الحاسمة المتشابكة في السياسة الليبية.

القضايا التي تم تناولها هي : الاتفاق السياسي والحكم والدستور والتدخل الأجنبي والأمن والاقتصاد الاجتماعي.

في مرحلة التصميم ، اخترنا منهجية استشارية ثلاثية الاتجاهات تتضمن استبيانات ومقابلات ومجموعات تركيز. السبب وراء سعيينا إلى الجمع بين طرق الاستشارة الثلاث هو التأكد من أن بحثنا يغطي معظم جوانب المشكلة.

لقد بدأنا بإستبيان نوعي على الإنترنت لمدة 15 يوما من يوم 29 \ 09 \ 2020. تم نشر الاستبيان مع فئة الشباب الليبي الناشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

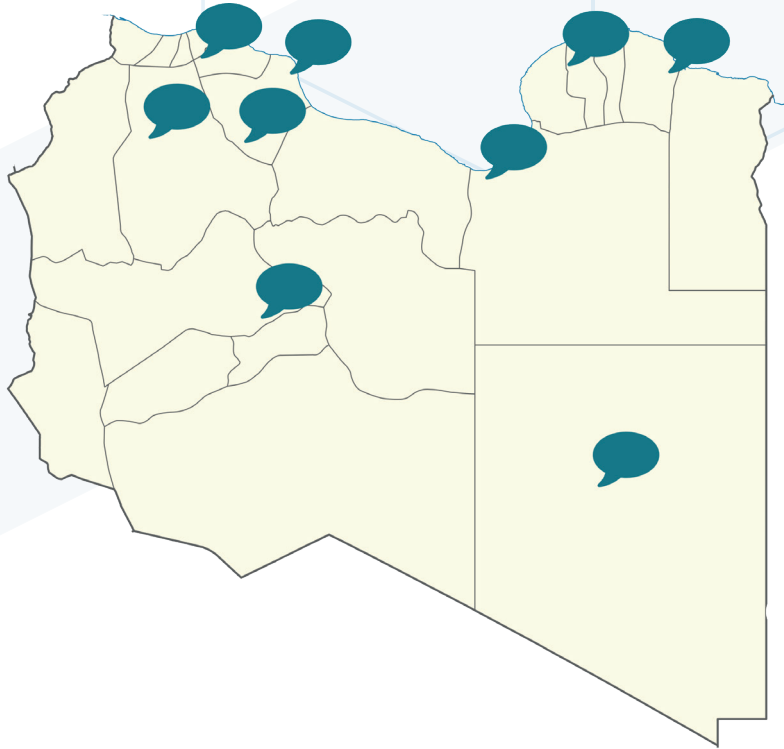
بحلول تاريخ الإغلاق ، شارك 1500 شخص في الإستبيان ، تتراوح أعمار المشاركين بين 18 و 44 عاماً. كانت الفئات العمرية الرئيسية تتراوح بين 18 و 24 عاماً (35%) و 25 إلى 34 عاماً (41%). كانت عينة المسح الخاصة بنا متحيزة من حيث الجنس حيث كان الذكور حوالي الثلثين (64%) والإناث يمثلون (36%) المتبقية. نحن ندرك و حاولنا تحييد الانحيازات التي تأتي مع استبيانات عبر الإنترنت.



خط السير الثاني تضمن عدد من المقابلات مع نشطاء و شباب ليبيين من مختلف أنحاء البلاد. أجريت هذه المقابلات بحضور شخصي أو علي تطبيق زووم خلال فترة ما بين 22 \ 09 \ 2020 و 10 \ 10 \ 2020

في كل من المقابلات ومجموعات التركيز ، تأكدنا من أن المشاركين يمثلون التوزيع الفعلي من حيث الجنس، تم جمع الملاحظات من المقابلات و مجموعات التركيز و معالجتها و تجهيزها واستخدامها لاستخلاصها كتوصيات.
بلغ عدد المشاركين في كل مسارات الاستشارة 1580 مشارك. يأتي هؤلاء الأشخاص من أكثر من 40 مدينة من جميع أنحاء البلاد متضمنين شباب ليبيين المقيمين في الخارج.

طرابلس، بنغازي، مصراته، البيضاء، زلتن، العجيلات، الكفرة، الخمس، صرمان، القطرون، ترهونه، الزاوية، درنه، جنزور، صبراتة، الزنتان، المرج، الجميل، زليطن، بن وليد، مرزق، سرت، يفرن، قصر بن غشير، تاجوراء، غريان، طبرق، البريقة، قصر خيار، اجدابيا، ودان، سبها، كابو، شحات، مسلاتة، القره بولي، هون، جفرة و زوارة.-



المشهد السياسي من المنظور الشبابي

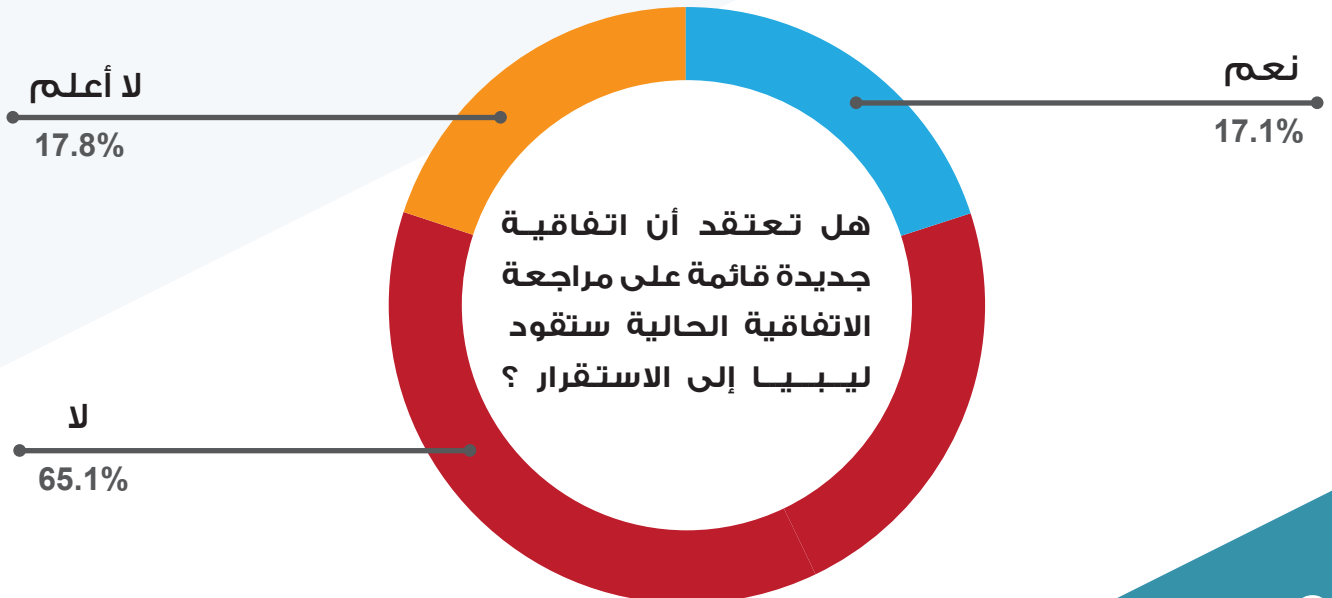
0 الاتفاق السياسي

ليبيا اليوم تغرق في اشكال الفساد السياسي والمالي والإداري مما سبب في تدهور الخدمات التي أنتجت أوضاع معيشية متدهورة لمعظم الليبيين. تدهور الخدمات يظهر في طوابير للمواطنين لسحب المبالغ الصغيرة المسموح بها من المال أو في الوكالات الحكومية لإصدار جواز سفر أو معالجة مستند. تشترك الجهات الفاعلة السياسية والجماعات المسلحة في دورات لا نهاية لها من العنف والصفقات المشبوهة التي لا تؤدي إلا إلى إطالة معاناة الليبيين.

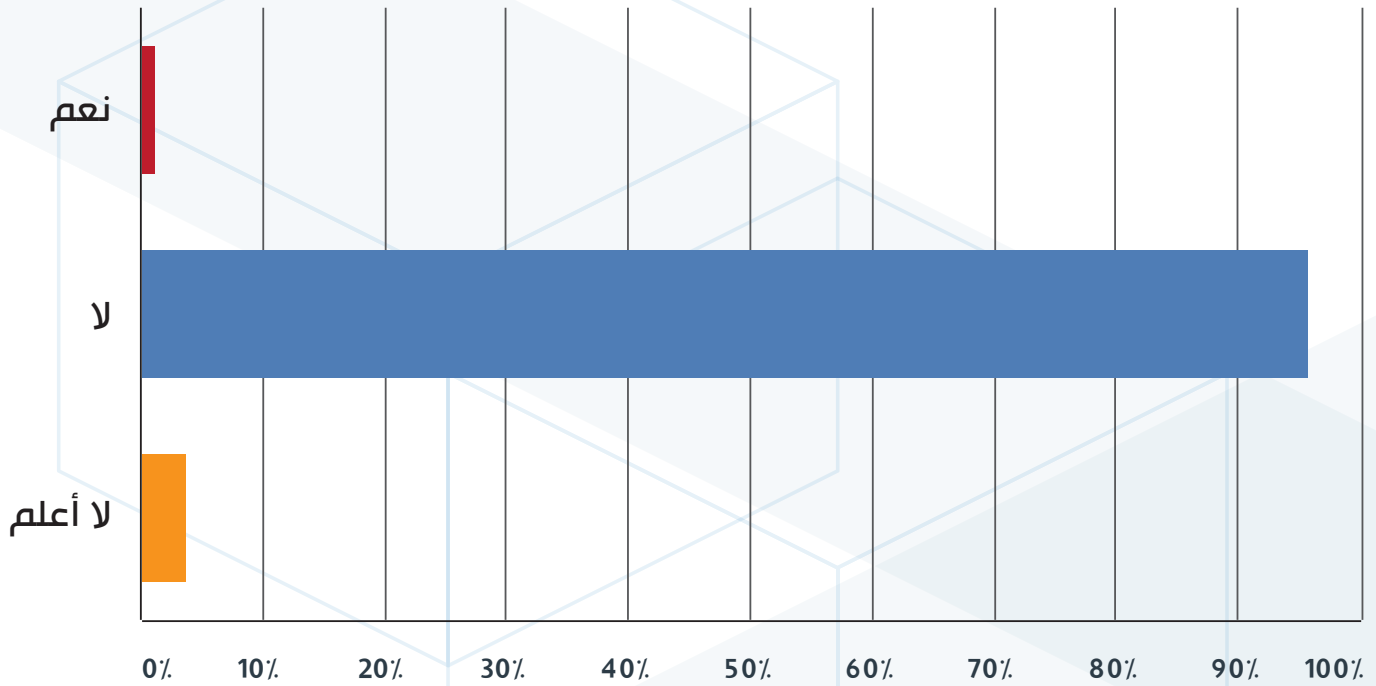
لذلك ، ليس من المستغرب أنه بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015 ، فشل كل من الاتفاق نفسه والهيئات السياسية التي أنشأها و جعلها غير شرعية في كسب ثقة الجمهور.

الشباب الليبي ، وفقاً للنتائج التي حصل عليها هذا التقرير ، غير راضٍ بشكل كبير عن الهيئات الحاكمة الحالية. تعتقد الغالبية العظمى من المستجيبين أن اتفاقية الصخيرات السياسية فشلت (79%) وأن الهيئات الحالية - المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة - لم تعد ممثلاً شرعياً للشعب الليبي (90%).

لذلك ، من الواضح أن انعدام الثقة والإحباط بين الشباب الليبي يصل إلى مستويات غير مسبوقة. يتحول هذا الإحباط إلى شكوك اتجاه أي اتفاق جديد مبني على تعديلات ومراجعات لاتفاق السياسي لعام 2015.



هل تعتقد أن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي (المجلس الرئاسي ، المجلس الأعلى للدولة ، مجلس النواب) قد نجحت في أداء مهامها؟



المقترحات:-

- يصر الشباب الليبي على أن أي اتفاق جديد يجب أن يتجنب إعادة تدوير نفس الهيئات التي فشلت سابقاً في خدمة الجمهور. يجب أن تتضمن الاتفاقية الجديدة تغيير جميع الهيئات السياسية القائمة - المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة - لأنها أثبتت عدم كفاءتها وعدم قدرتها على وضع المصلحة العامة قبل مصالحها
- لكي تنجح الاتفاقية الجديدة ، يجب دعمها وإقرارها من قبل الشعب الليبي وجميع الجهات الفاعلة السياسية. "التسرع في التوصل إلى اتفاق غير معتمد أمر غير مقبول" ، كما أوضح معظم المشاركين.

- الشفافية والانفتاح هما مفتاح مهم للنجاح ، يجب أن تكون عملية الحوار السياسي شفافة وأن تتجنب السرية التي غالباً ما ترتبط بصفقات مشبوهة ، الشفافية هي أكثر أهمية لأن الجمهور متشكك للغاية ولا يثق في النخبة السياسية وبالتالي لا يثق ما يصدر عن هذه النخبة مالم تكن محاور الاتفاق معروضة بشكل شفاف. تتمثل إحدى طرق تحقيق هذا الهدف في بث جلسات الحوار للجمهور لفهم مواقف وقرارات المشاركين.

- المحاسبة و تحميل المسؤولية هي متطلب حاسم من شأنه أن يضمن التنفيذ الناجح للاتفاقية. يجب أن تكون هناك آلية موضوعة لغرض مراقبة عمل التيارات السياسية المختلفة المتفقة. يدرك الشباب الليبي الحاجة إلى جهة فاعلة مستقلة ، وربما خارجية ، لإجراء عملية المراقبة والتقييم ، يجب الإبلاغ عن مخالفات الاتفاقية ومحاسبة مرتكبيها.

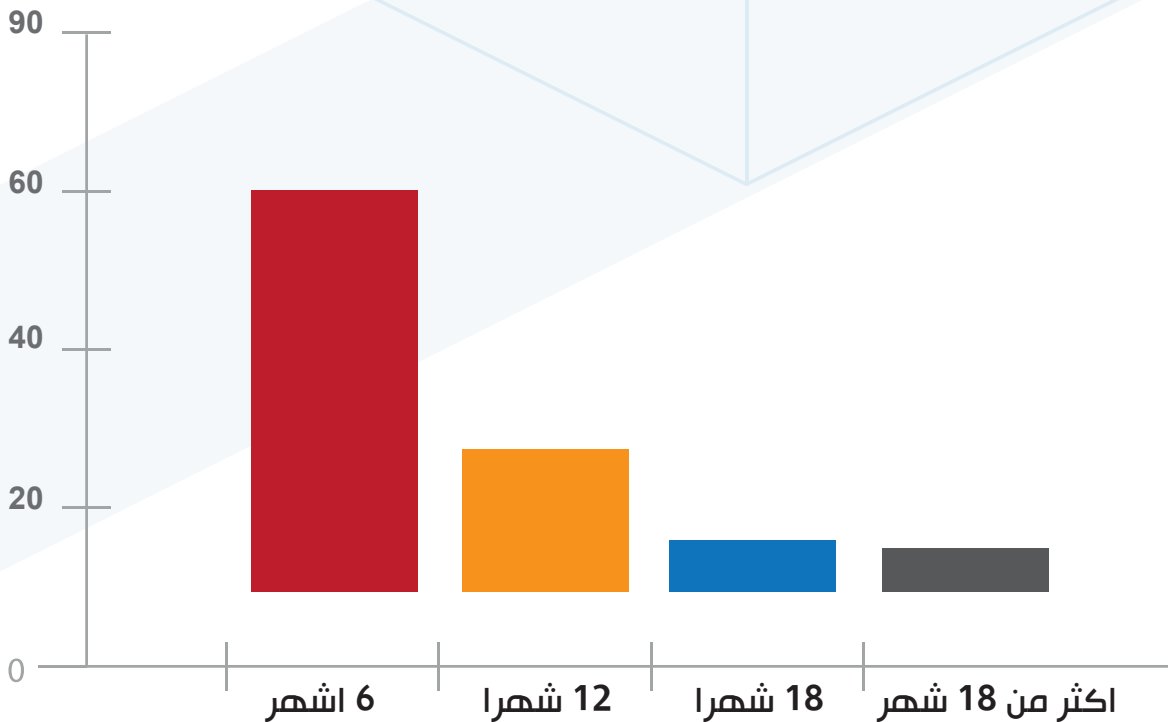
- يجب أن تقدم الاتفاقية السياسية الجديدة خارطة طريق واضحة وموجزة و بتواريخ محددة وصارمة تتضمن أولويات الحكومة وتحدد مسؤوليات كل الأجسام الحاكمة للمرحلة الانتقالية الجديدة.

0 هيكل الحكومة.

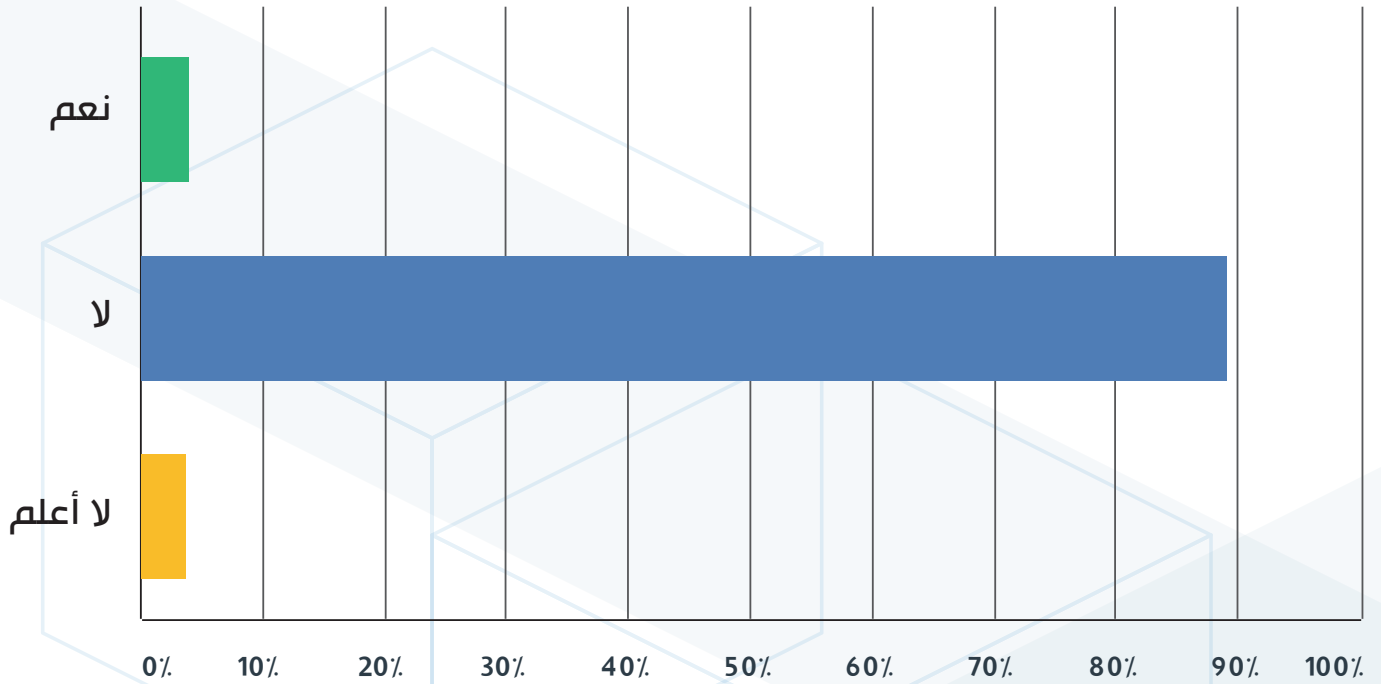
هيكل الحكومة الحالي هو نتيجة اتفاقية عام 2015. من الواضح أن الهيكل غير فعال. فشلت الكيانات الحاكمة المختلفة في التعاون ومراقبة بعضها البعض. وبدلاً من ذلك، تداخلت الصلاحيات وتغولت بعض الأجهزة و تجاوزت مهامها المنوطة بها، ساهم عدم وضوح الاتفاقية وتطبيقها في تداخل الصلاحيات المربك بين المجلس الرئاسي والحكومة، ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، قام البعض بمحاولة الزج ببعض الهيئات في مناورات و صراعات سياسية مثل البنك المركزي وديوان المحاسبة، حيث تم إستخدامها كأدوات للمناورات السياسية. يتوق الشباب الليبي إلى رؤية نهاية مرحلة "الفترات الانتقالية" التي لا تزال البلاد تجد نفسها فيها. الشباب يرغبون في تجنب تكرار سيناريو اتفاق 2015 الذي بقيت فيه حكومة الوفاق الوطني في السلطة لسنوات طويلة على على غرار الهيئات التشريعية. حتى مع وجود اتفاق سياسي جديد، يفضل الشباب إلى حد كبير إطاراً زمنياً قصيراً وضمن خطة محددة، في غضون عام، حتى ينتهي الترتيب المؤقت

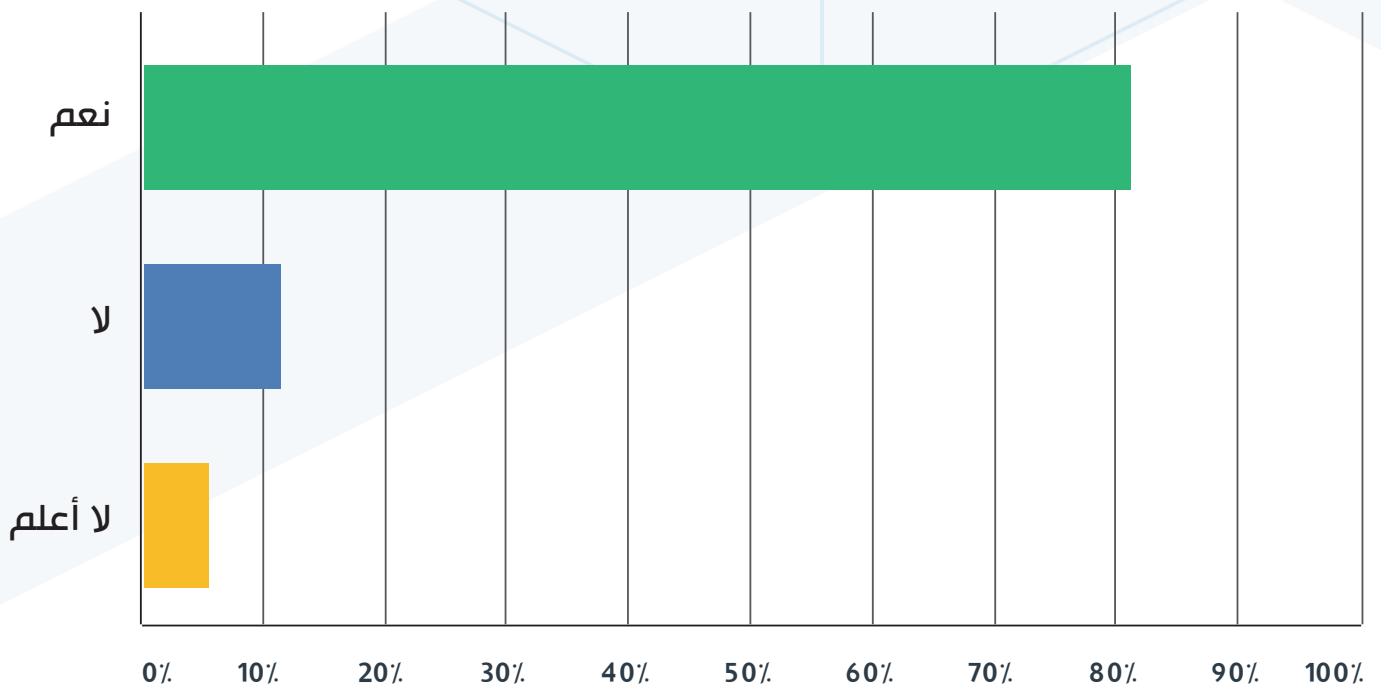
إلى متى يجب أن تستمر الاتفاقية السياسية الجديدة ؟



هل الاجسام الشرعية الحالية تمثل الشعب الليبي ؟



هل تعتقد أنه يجب حل جميع الهيئات الموجودة (المجلس الرئاسي، مجلس النواب، المجلس الاعلى للدولة) و إيجاد اتفاقية سياسية جديدة (خارطة طريق) ينتج عنها اجسام جديدة ؟



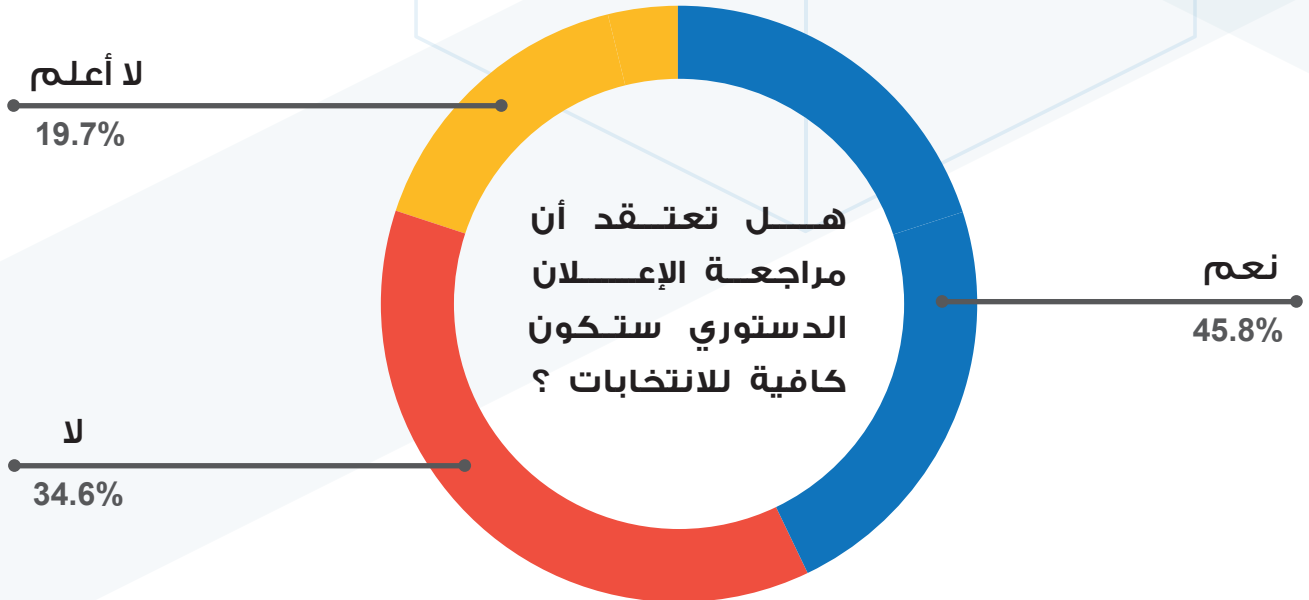
المقترحات:-

- يجب أن تركز الحكومة الجديدة على توفير الخدمات الأساسية للجمهور. "الخدمات ليست أداة سياسية" لذا يجب فصلها عن الساحة السياسية.
- يجب أن تستند مدة الحكومة الجديدة إلى المهام والأهداف المطلوب تحقيقها. تلعب المراقبة والتقييم دوراً مهماً في فحص الأداء الحكومي. يجب وضع آلية للمحاسبة إذا فشلت الحكومة في تحقيق أهدافها ، كمثال يتم حل الجسم الحكومي و إعفاء الوزراء و ووكلائهم من مناصبهم في حالة الفشل في تحقيق الاهداف خلال الفترة الزمنية المتفق عليها.
- هناك حاجة لهيئة تشريعية لإبقاء السلطة التنفيذية تحت السيطرة. ومع ذلك ، فإن هذه الهيئة بحاجة إلى إعادة هيكلة إما من خلال دمج الهيئتين الحاليين أو من خلال تسمية لجنة الحوار الوطني ككيان تشريعي وحيد. يجب أن يتمتع هذا الكيان بسلطات تشريعية محدودة تركز بشكل أساسي على الرقابة و النظر في قضايا الساعة مثل الانتخابات والاستفتاءات
- يجب إشراك المؤسسات المستقلة وذات السيادة في عملية الحوار السياسي ، يجب إعادة هيكلة هذه المؤسسات لضمان الشمولية. كما نقترح مراقبة أدائهم بآلية معينة إما لتحقيق الهدف أو الإنسحاب من المشهد و سقوط الشرعية.
- يجب أن يستند أي تعيين في هذه المناصب بشكل أساسي على الكفاءة لتقلد المنصب ضمن معايير محددة.
- اللامركزية مهمة. يجب على الحكومة إعادة النظر في تشريعات الحكم المحلي المختلفة وتمكين البلديات من خلال تفويض المسؤوليات وإنشاء مصادر الإيرادات.
- على الحكومة الجديدة أن تضع مكافحة الفساد على رأس أولوياتها. الرقمنة والشفافية مهمان لحكومة فعالة. تتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في إصدار قانون يمنح الجمهور الوصول إلى المعلومات.

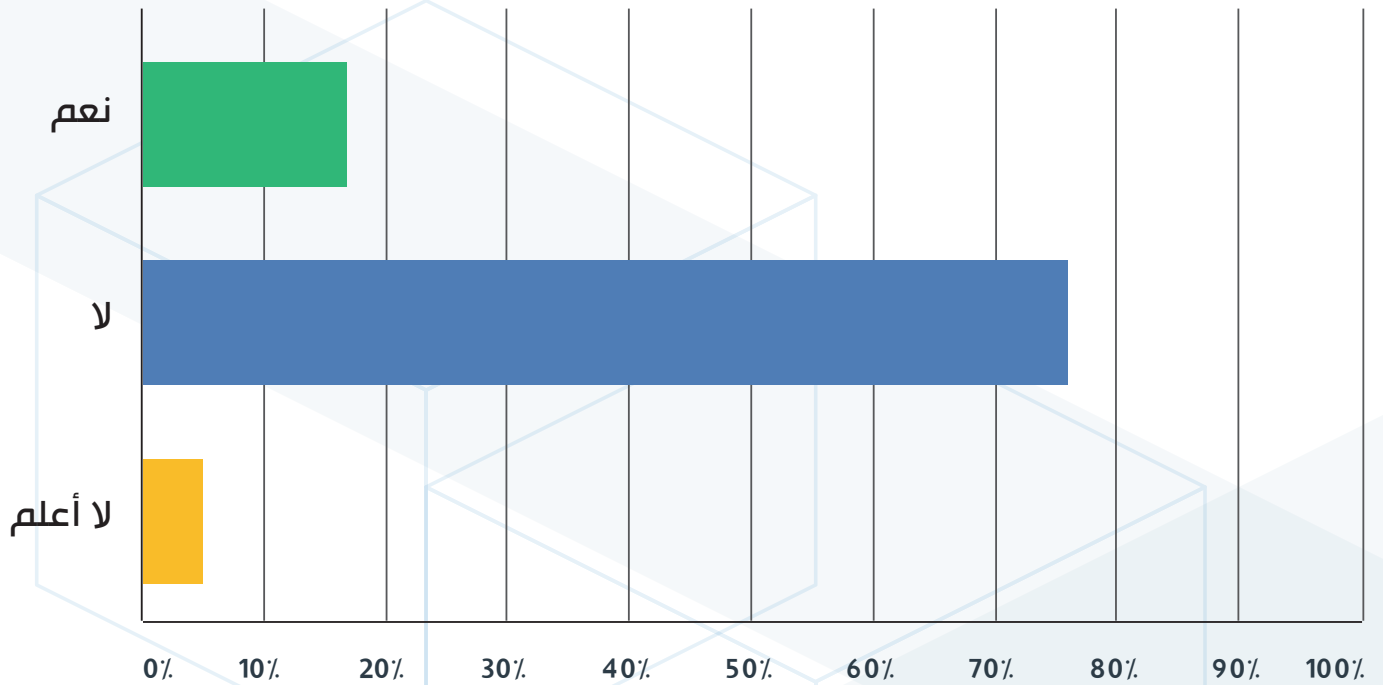
0 الدستور

يدرك الشباب الليبي أهمية الدستور لمستقبل البلاد. قال أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين أن الدستور يجب أن يكون جزءاً من أي اتفاق سياسي. وتريد أغلبية عظمى إجراء استفتاء على الدستور (89%) في غضون عام (95%).

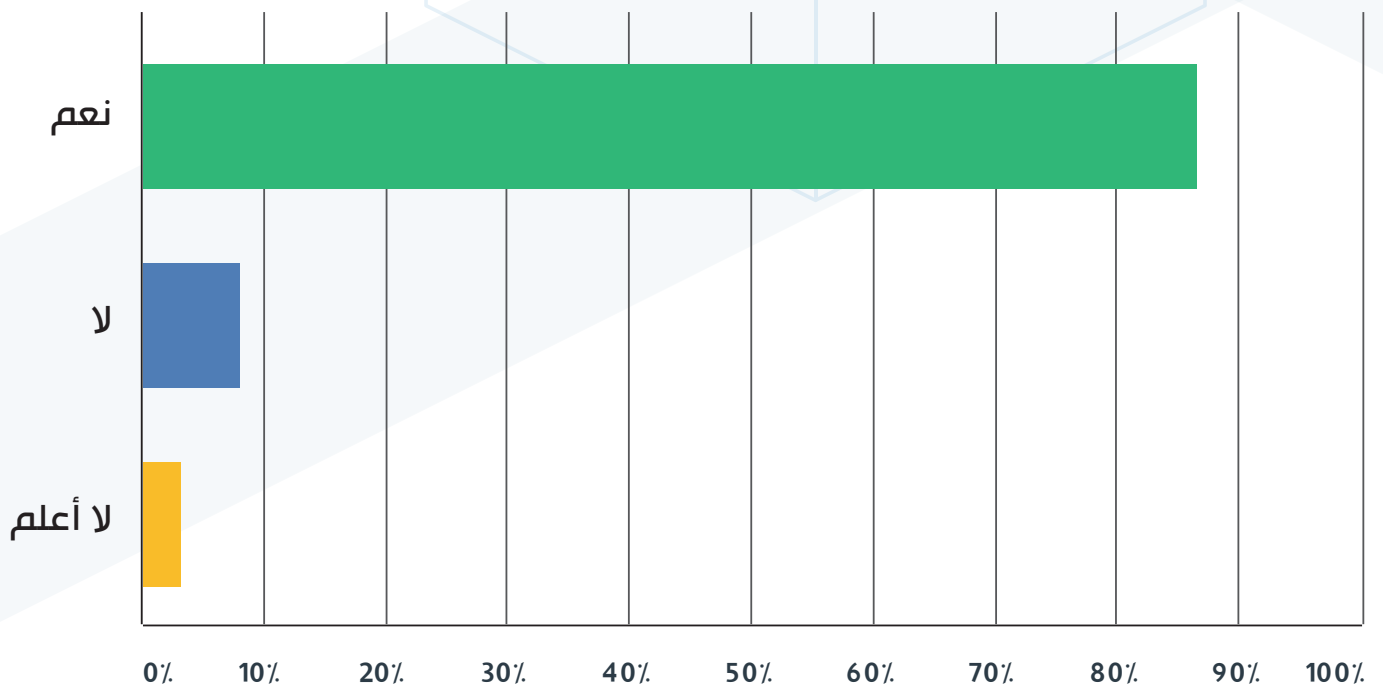
ومع ذلك ، أشار 29% فقط من المستجيبين إلى أنهم على دراية بأن لجنة صياغة الدستور قدمت مسودتها النهائية للدستور الجديد لمجلس النواب في يوليو 2017. ويعبر الشباب عن تفاؤلهم بهذا الأمر ، حيث يعتقد 65% أن دستوراً جديداً سيسهم في إنهاء الأزمة المستمرة في البلاد. غالبية المستجيبين يعارضون إجراء أي انتخابات عامة بدون أساس دستوري إما دستور دائم أو يمكن استخدام الاعلان الدستوري لحل الخلافات.



هل تقبل اجراء الانتخابات العامة (الرئاسية ، البرلمانية) بدون أساس دستوري ؟



هل تعتقد أنه يجب طرح الدستور على المواطنين للاستفتاء ؟



المقترحات:-

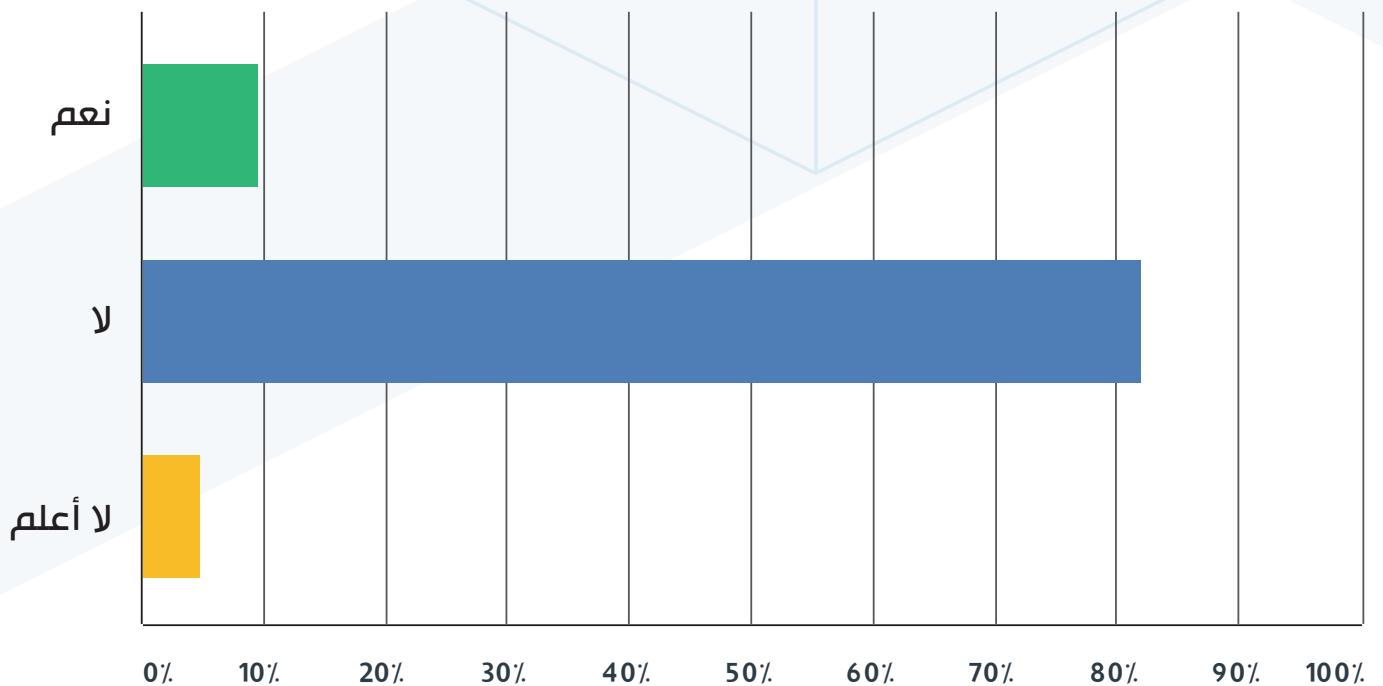
- يجب التوصل إلى أي تسوية سياسية جديدة في إطار الإعلان الدستوري.
- تحتاج المسودة الحالية للدستور إلى إعادة النظر فيها ومراجعتها لمعالجة الاعتراضات التي قدمتها الأقليات وغيرها. هناك حاجة لاستشارة وطنية لفهم مظالم المجتمعات المحلية ودمجها في الدستور الجديد. لذلك يمكن ادراج معالجة مسودة الدستور على رأس اولويات الاجسام الجديدة.
- يجب على الحكومة التحضير للاستفتاء الوطني على الدستور. تحتاج الاستعدادات إلى تخصيص حملات لزيادة الوعي وبرامج التربية المدنية. يجب أن تهدف هذه الجهود إلى ضمان التأييد العام للحد من الصراع والخلافات حول الدستور.
- الانتخابات العامة بدون أساس دستوري غير مقبولة.

0 الأمن و سيادة القانون

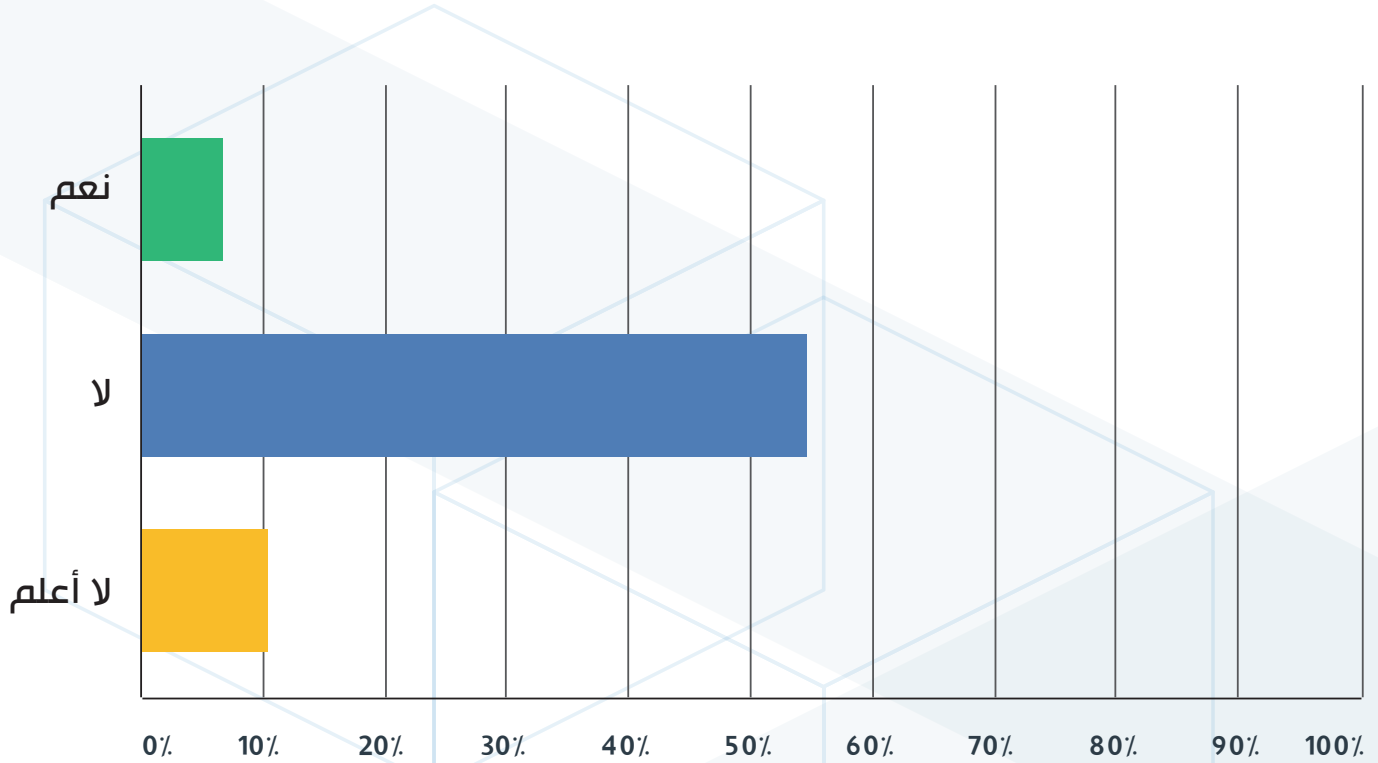
تظل مسألة الأمن واحدة من أكثر القضايا تعقيداً التي تواجه البلاد اليوم. مع انتشار الجماعات المسلحة المختلفة في جميع أنحاء البلاد ، أصبح تنفيذ الإجراءات الأمنية شبه مستحيل. تقوم عدة جماعات مسلحة إما بحماية المسؤولين أو تهديدهم لإجبارهم على العمل لصالح الجماعة المسلحة نفسها.

هذه الجماعات متورطة في الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع ، بما في ذلك التهريب. ينظر المستطلعين إلى قوى الأمن الموجودة حالياً تشكل عائق كبير. تعتقد الأغلبية أن هذه القوى لا تدعم التحول الديمقراطي (85%) ولا يمكنها المساهمة في بناء دولة ديمقراطية (78%) يعزو الشباب ذلك إلى ولاء القوات لقادتهم ومناطقهم ومصالحهم بدلاً من ولائهم للقيادة السياسية ، كما تستفيد هذه الجماعات من الفوضى وعدم الاستقرار. لذلك ، من المتوقع أن تكون مصالحهم مرتبطة باستمرار الوضع السئ الحالي.

فيما يتعلق بالوضع الأمني: هل تقوم الأجهزة الأمنية الحالية بواجباتها في فرض القانون و النظام و حماية سيادة ليبيا ؟



هل الأجهزة الأمنية القائمة تدعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا ؟

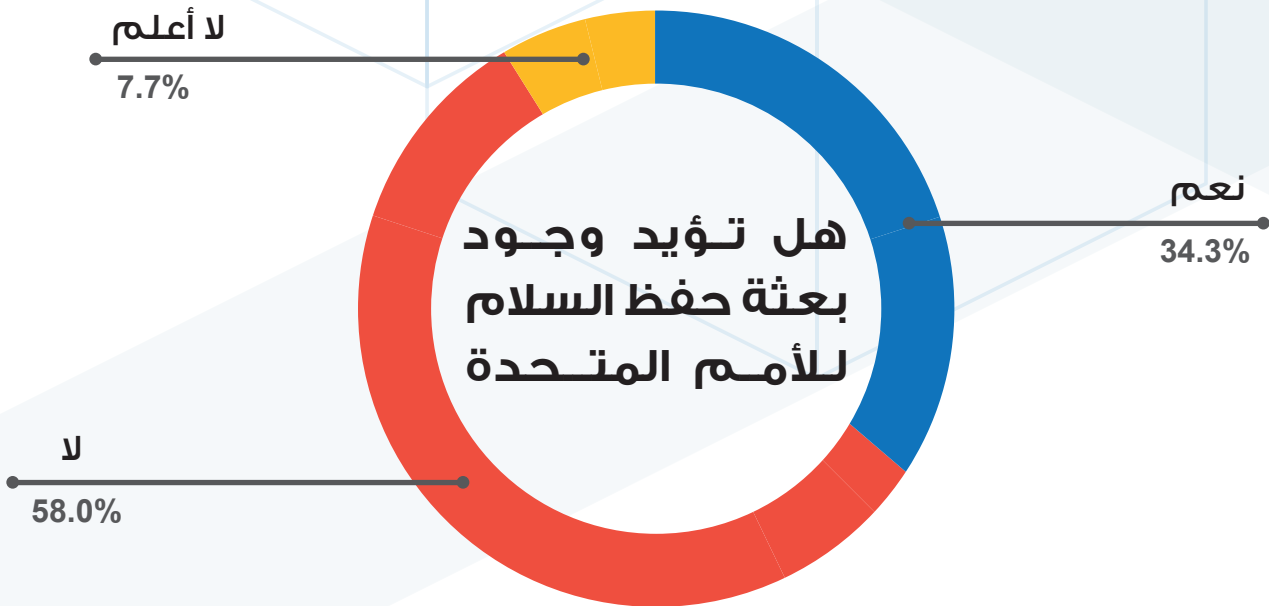


المقترحات:-

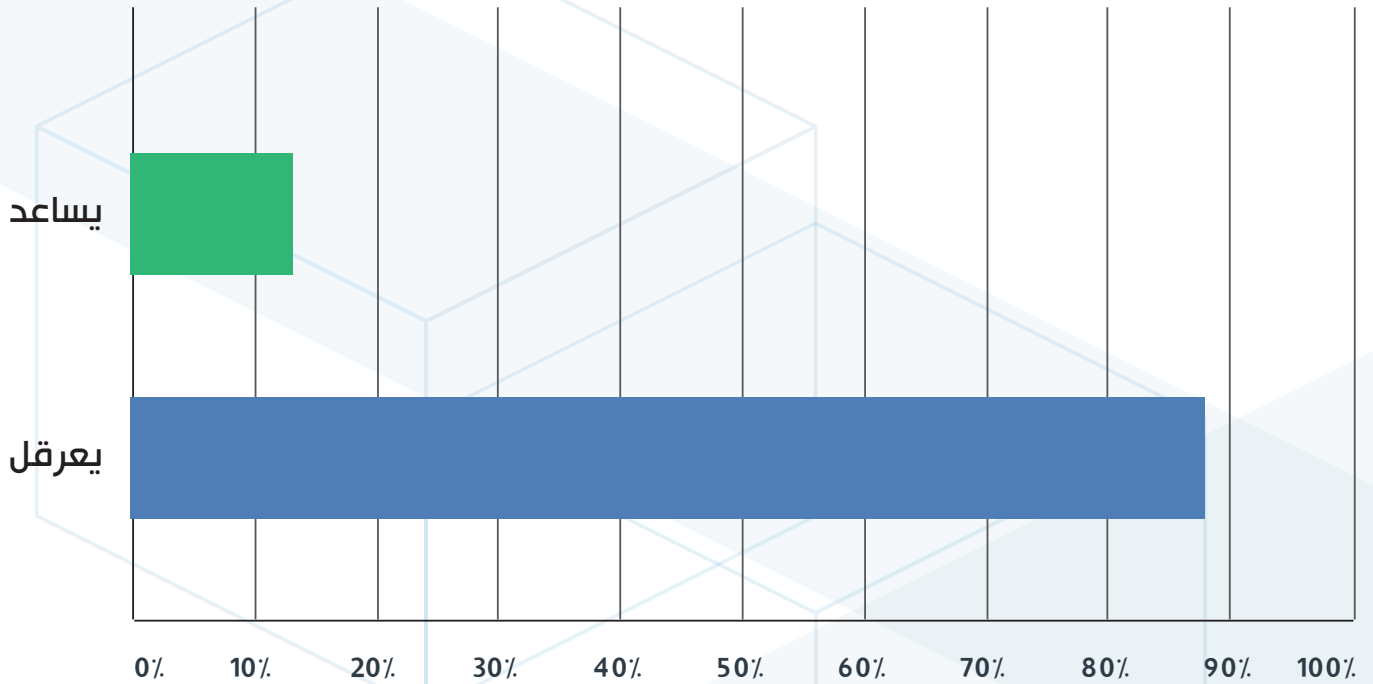
- الخطوة الأولى هي إعادة توحيد القوات الأمنية المنقسمة ، على أن يكون الجيش أو الشرطة أو الأجهزة الأمنية الأخرى ، من خلال آلية تمنع أي طرف من احتكار قيادة هذه القوات.
- يجب عدم السماح لهذه القوى بالمشاركة في أي أنشطة سياسية. يجب أيضاً إعادة تدريبهم لتحسين كفاءتهم وإعادة تركيز ولائهم وفهم دورهم.
- يجب مواجهة و تفكيك الجماعات المسلحة التي لا تحل بشكل طواعي أو لا تنضم إلى أجهزة الدولة.
- يجب على الدولة محاربة الفساد داخل قوات الأمن. يجب عزل أولئك الذين ارتكبوا جرائم ومعاقتهم.
- إبعاد كل المجموعات من الاماكن الحيوية و الخدمية كالوزارات و المصارف و ابدالها بقوات مشكلة من نفس هذه الجماعات و لكن بولاء للقيادة السياسية.

0 التدخل الأجنبي

هناك إجماع بين المشاركين في الاستقصاء على أن التدخلات الأجنبية تؤدي إلى تفاقم الوضع في ليبيا حيث تواصل العديد من القوى الإقليمية والعالمية في إشعال الصراع من خلال تحويل الأموال والأسلحة والمعدات إلى الخصوم. تقول الغالبية العظمى (88%) إن مثل هذه التدخلات تشكل عقبات أمام الليبيين في الفترة الانتقالية الحالية. لذلك ، أعرب معظم المستجيبين عن معارضتهم لأي تدخل عسكري خارجي. حتى فكرة مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تروق للشباب الليبيين.



هل تعتقد أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية يساعد أو يعيق ليبيا خلال المرحلة الانتقالية الحالية ؟



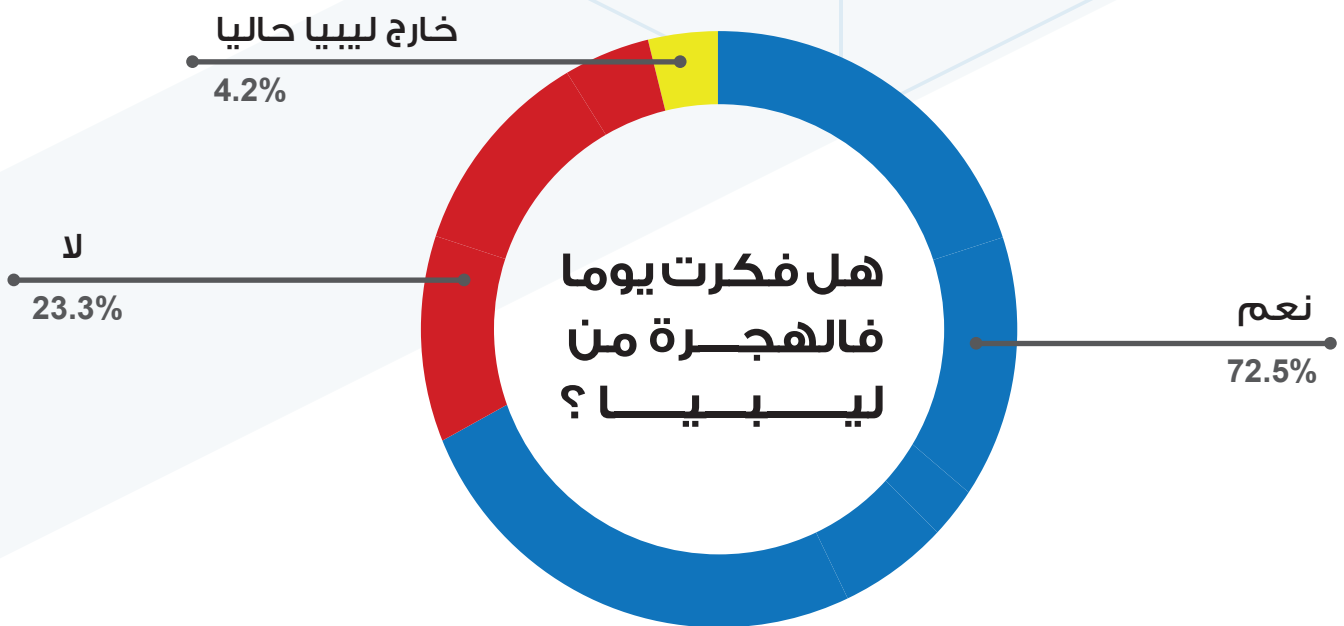
المقترحات:-

- هناك اتفاق واضح بين الليبيين على أن التدخلات الأجنبية ضارة. لذلك ، يجب على الحكومة التأكد من مغادرة جميع المقاتلين الأجانب البلاد في أسرع وقت ممكن. المسار الأمني ومحادثات لجنة 10 هي بداية هذه العملية ؛ ولكن يجب استكمالها و ضمان أن تعمل على استحقاقاتها
- يمكن استخدام لجنة المسار الأمني كأساس لتحسين الوضع الأمني ، حيث يمكنها العمل على إعادة دمج المجموعات المسلحة و توحيد السلطة السياسية لهذه الجماعات.
- هناك حاجة إلى مدونة سلوك وطنية تمنع مختلف الجهات الفاعلة من توظيف وقبول المقاتلين والمرترقة الأجانب للقتال على الأراضي الليبية.
- يجب أن تضمن مدونة السلوك الوطنية أن الجهات الفاعلة المختلفة لا تسعى للحصول على تمويل أو دعم من الحكومات الأجنبية في شن الحروب أو الهجمات على مواطنيها

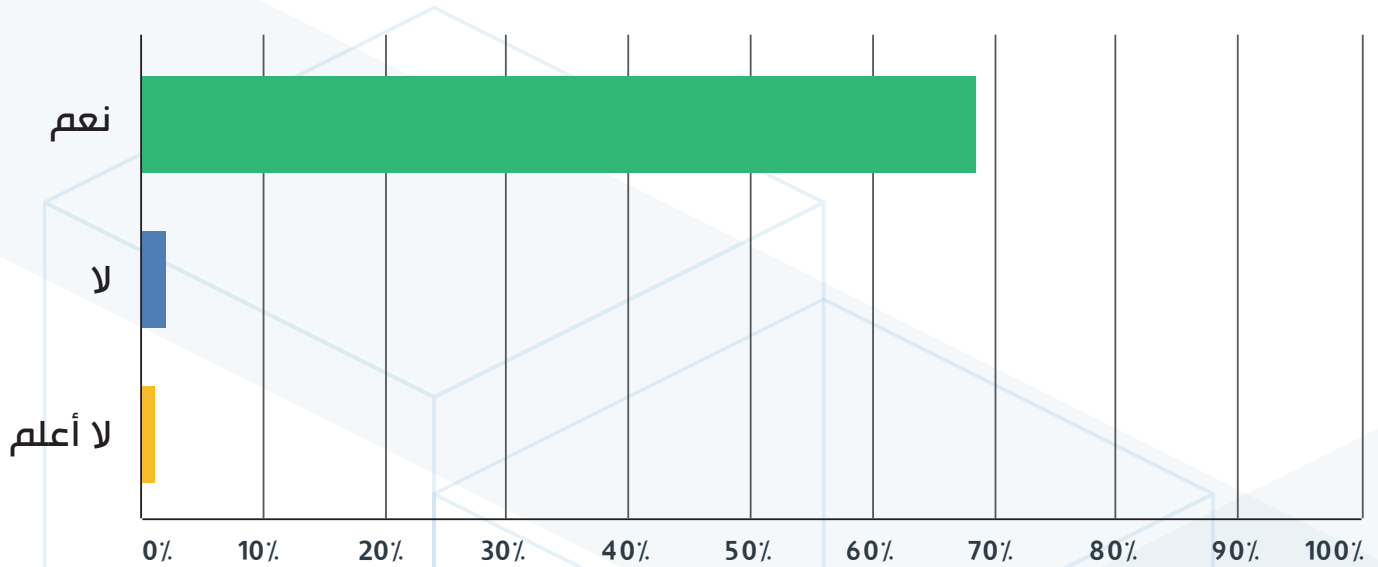
0 الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

يؤكد معظم المشاركين على أهمية التوصل إلى اتفاق يضمن التوزيع العادل للثروة كشرط أساسي لاستقرار مستدام في البلاد. يقول بعض المشاركين من الجنوب والشرق بوضوح أنهم يرون أنفسهم أقل حظاً وحرماناً عندما يتعلق الأمر بالفرص الاقتصادية. يبدو أن هناك إجماعاً على أن الليبيين لا يتمتعون بفرص متساوية بشكل عام (93 بالمائة). بالإضافة إلى ذلك ، قال 91% من المشاركين أنهم يواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنقل داخل البلاد من الاعتقالات بسبب الهوية وانعدام الأمن بشكل عام.

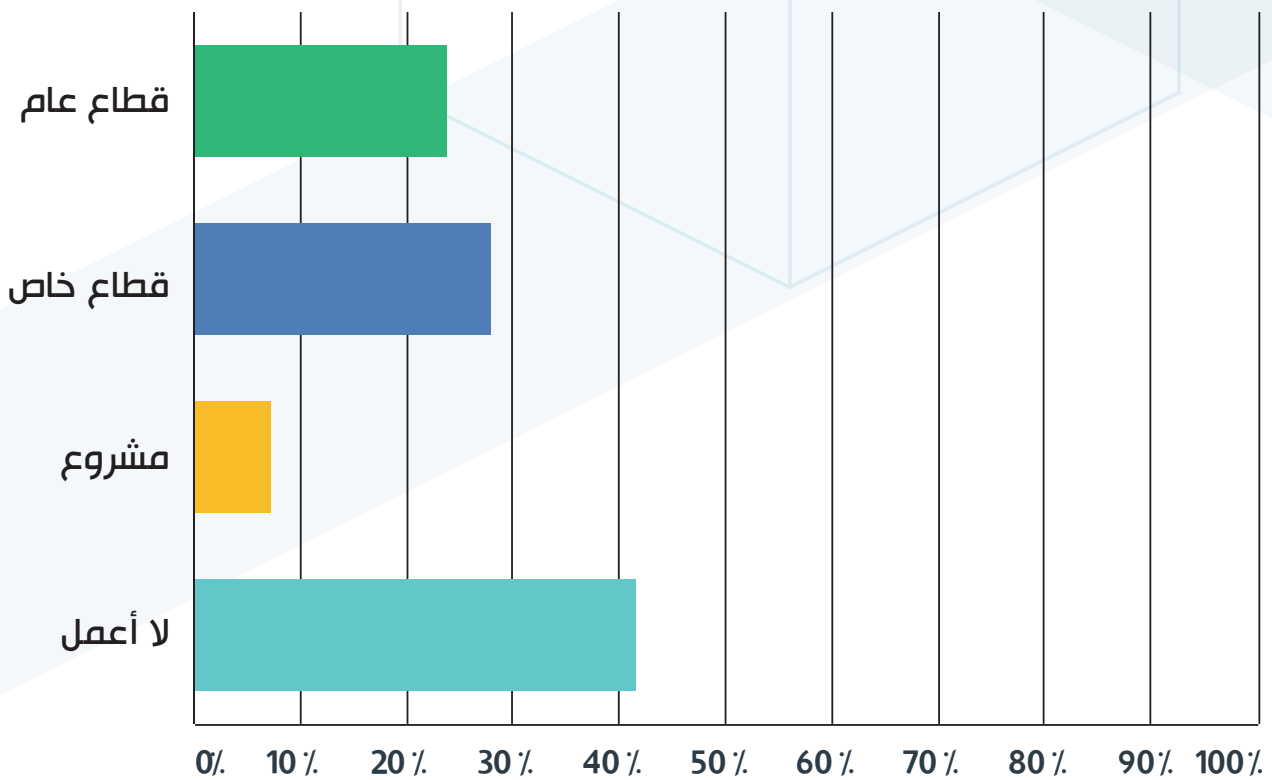
المحزن أن عدد كبير من الشباب عبر عن رغبته بالهجرة من البلاد.



هل تعتقد أن عدم التواصل إلى تسوية سياسية سيكون له تأثير على الاقتصاد الليبي ؟



هل لديك وظيفة مستقرة ؟



المقترحات:-

- اقتصاديا ، يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في تطوير الأدوات المالية اللازمة للشباب لإطلاق المشاريع الاقتصادية في بيئة آمنة من خلال ضمان الحماية للمشاريع الصغيرة. تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في توحيد أسعار الصرف ، وإلغاء القيود الضريبية على مثل هذه المشاريع ، وتيسير عملية الحصول على قروض للشباب
- تحتاج الدولة إلى دعم إنشاء حاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني والتدريب لرواد الأعمال الشباب ، هذه الخطوة مهمة ليقوم القطاع الخاص بدوره في رفع الخدمات التي تعجز الدولة عن توفيرها.
- هناك حاجة ماسة إلى حوار شامل على مستوى المجتمع المحلي بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الصراع. إن عملية المصالحة الوطنية وتنفيذ العدالة الانتقالية أمر لا بد منه
- يجب على الحكومة التركيز على القضاء على التهديدات الأمنية ضد المدنيين ، وخاصة العصابات والميليشيات التي تمارس عمليات الخطف والمضايقات على أساس الهوية

الخلاصة :

تظهر استشارتنا أن الشباب الليبي أصبح أكثر إحباطا من أي وقت مضى بسبب الوضع الحالي في البلاد. تزايد عدم الثقة في مؤسسات الدولة ، لا سيما تلك التي انبثقت عن اتفاق الصخيرات لعام 2015. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة ، بما في ذلك استقصاء أكبر في ليبيا أجراه مشروع الباروميتر العربي في عام 2019 وعلى الرغم أن المشاركين في هذه المشاورة يأتون من خلفيات مختلفة ومناطق مختلفة من البلاد ، يبدو أن هناك إجماعاً عاماً حول العديد من القضايا الرئيسية يتفق المشاركون على التقييم الذي يفيد بأن الاتفاقية الحالية فشلت في وضع أساس متين لانتقال سياسي سلس ، وأن هناك حاجة إلى تغييرات جذرية داخل هيكل الحوكمة الحالي ، والتي ترسم واجبات واضحة وموجزة لكل فرع من فروع الحكومة ، مع آلية ثابتة للمراقبة والمساءلة ، خلال المرحلة الانتقالية التالية.

كما ذكر الشباب بوضوح أن الجهات الفاعلة السياسية الحاليين ليسوا ممثلين شرعيين لإرادة الشعب الليبي ، وبالتالي ، ليس لديهم تفويض لتحديد مصير ليبيا ، يجب أن يهدف أي اتفاق في النهاية إلى إجراء انتخابات عامة تستند إلى إطار دستوري قوي. ، وبالتالي ، دولة ديمقراطية دائمة لذلك ، يؤكد الشباب على أهمية استغلال الفترة المقبلة لبناء إطار دستوري متين يحكم اللعبة السياسية في البلاد والشروع في عملية مصالحة وطنية. يعتقد الشباب الليبيون اعتقاداً راسخاً أن مدة التسوية الجديدة يجب أن يكون لها إطار زمني صارم ، وبند يسمح بإقالة المسؤولين الحكوميين ذوي الأداء الضعيف. كما شددوا على أن دور الدولة طوال مدة التسوية يجب أن يتركز فقط على القضايا الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية ، ومكافحة الفساد ، والمصالحة الوطنية ، والدستور ، والانتخابات العامة ، ومساعدة الشباب اقتصادياً.

التوصيات:

استخلصنا العديد من التوصيات التي يعتقد الشباب الليبي أنها ستخفف من سوء الأحوال المعيشية ، وتساهم في إنهاء الصراع المستمر والاضطراب السياسي. في محاولة منا قمنا بإدراج العديد من التوصيات الرئيسية لصناع القرار و وعموم الليبيين.

0 توصيات إلى صانعي القرار

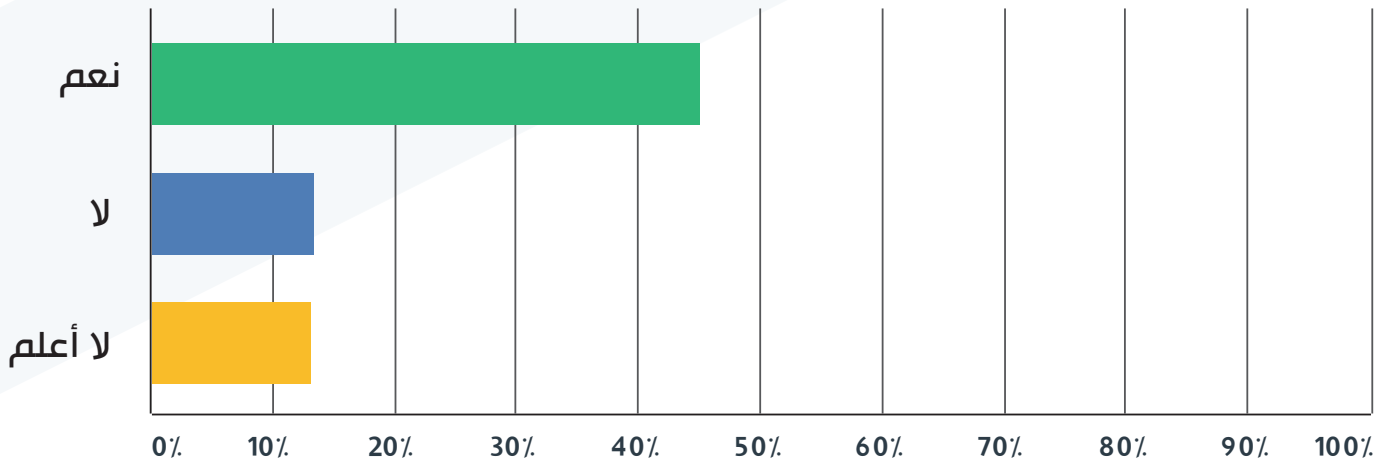
- يجب أن يضع أي اتفاق جديد حداً للهيئات السياسية غير العاملة التي أدت بالبلاد إلى حالة الانقسام والتجزئة الحالية
- يجب ألا تتم الانتخابات العامة بدون أساس دستوري متين. لذلك يجب إجراء استفتاء على الدستور في غضون عام على الأكثر
- يجب أن تركز ولاية الحكومة الجديدة على قضايا محددة تتعلق بالأولويات الحالية لإنهاء المرحلة الانتقالية ، (الخدمات الأساسية ، مكافحة الفساد ، المصالحة الوطنية ، الدستور ، الانتخابات العامة
- تحتاج الحكومة إلى العمل من أجل التأسيس لدولة لامركزية من خلال تمكين الحكومات المحلية.
- يجب مراقبة جميع مؤسسات الدولة ومحاسبتها إذا فشلت في خدمة الشعب الليبي
- وكجزء من التسوية ، يجب دمج آلية مراقبة وتقييم ومساءلة صارمة ومستقلة في الاتفاقية ، كما يجب إدارة الانتهاكات وسوء الأداء والتعامل معها بسرعة وحسم
- يجب إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة جميع أشكال الفساد (المالي والإداري وما إلى ذلك) وإعادة تقييم الحوكمة الداخلية لمنظمات ومؤسسات الدولة.
- على الحكومة الجديدة توحيد وإعادة هيكلة قوات الأمن. هذه القوى بحاجة إلى أن يتم تصفيتها وتدريبها جسدياً وعقلياً لوضع مصلحة عامة الناس على مصالحهم أو قادتهم أو مصالح مناطقهم

- على جميع الفصائل المتحاربة إنهاء وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا. تحتاج الفصائل إلى الامتناع عن المشاركة في حروب لا تجلب سوى الدمار للبلاد
- يجب إطلاق مبادرة المصالحة الوطنية المدعومة دولياً وتبنيها من قبل جميع الأطراف لمعالجة المظالم وتحقيق السلام الدائم
- تحتاج الحكومة الجديدة إلى خلق بيئة داعية ومرحبة للشباب لإطلاق مشاريع اقتصادية المشاركة في ريادة الأعمال.

0 التوصيات لعموم الليبيين

- يجب على الليبيين الإصرار على إسماع أصواتهم فيما يتعلق بالدستور. تحتاج الشخصيات العامة ومنظمات المجتمع المدني إلى توعية الجمهور بأهمية الدستور وشرح محتواه استعداداً للاستفتاء
- يحتاج الجمهور إلى مساءلة الحكومة عن أفعالها وقصور أدائها من خلال المظاهرات و المظاهر السلمية للاحتجاج
- يجب زيادة المشاركة المدنية بشكل كبير ، لضمان تمثيل أفضل ، وإسماع أصوات الشباب الليبيين المستقلين على جميع مستويات الحكومة
- مطلوب من الشعب الليبي المشاركة في محادثة وطنية لمعالجة المظالم وكل المعاناة التي مروا بها في السنوات الأخيرة. يجب أن تتم عملية المصالحة الوطنية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمعية لضمان النجاح.

هل ستنضم لجسم خاص بتمثيل الشباب كمجلس أعلى للشباب لو كان موجوداً ؟



الشكر و التقدير

سالمين الجوهرى.

ندي ابوسرويل (مترجمة).

محمد اليسير (هوية بصريه).

محمد ابو فلغه (تحليل بيانات).

الصديق محمد مختار حديد (ناشط حقوقي).

احمد الحداد (ناشط في مجال الأعمال الإنسانية).

عاشور صالح عبد العزيز (عضو هيئة تدريس) جامعة سبها.

د.أ بوبكر ساسي عبد القادر (رئيس قسم التربية) جامعه الزيتونة.

مريم حوينط (مستشاره قانونيه و ناشطة في مجال تمكين المرأة).

مريم الأطرش (مستشارة وناشطة في مجال المشاركة السياسية للمرأة)

فريق المشروع (سير ذاتية)

أ.منية عتيقة - مشرف البحث

محمد ميلود - باحث رئيسي

علاء عتيقة - منسق علاقات عامة

أحمد سيالة - باحث و علاقات عامة

محمد حمادي - باحث و جامع البيانات

وافية سيف النصر - خبير شؤون سياسية وحوكمة

يونس نجم - باحث و جامع بيانات

ابوبكر لندي - باحث و جامع بيانات

ميسم المبروك - منسق البحث

أحمد بحيح - أخصائي اعلامي

